الباب الرابع

المياه العربية والخطر الصهيونى

obeikandl.com

obeikandl.com

تاريخ الأطماع الإسرائيلية فى المياه العربية

يمتد تاريخ الأطماع الإسرائيلية فى المياه العربية إلى ما قبل سرقة أرض فلسطين من قلب العالم العربى حيث أدرك القادة الصَّهَاينَةُ مبكراً الموقف المائِيَّ الحَرج الَّذي يهدد أمْنَهُم ، وكان الحلُّ في نظرهم هو ضرورة الاعتماد على الموارد المائية في البلدان المجاورة، وإذا كان هذا الأمر قد تحقَّق بقوة السلاح فيما بعد، فإنَّه في البداية كان عبارة عن مطالب يبعث بها الصهاينة إلى القوى البريطانية والأمريكية التي ستساعدهم على تأسيس دولتهم.

فقد وضعت الحركة الصِّهْيَوْنِيَّةُ منذ بازل ١٨٩٨م خريطتها لدولة إسرائيل على أساس التحكُّم في مجمل المصادر الطبيعية للمياه بالمنطقة؛ بل خططت لتغيير خريطتها الطبيعية في مجاريها ومصَبَّاتها لحسابها، ليس فقط بالنسبة لمجرى نهر الأردن الرئيسيِّ؛ بل وأيضًا لمنابعه وروافده العليا (الدان، بانياس، الحاصباني)، والوسطى (اليرموك)، وشملت خريطتها المائية الليطاني في لبنان؛ بل ونهر النيل في مصر، فأرض الميعاد لدى الإسرائيليين تمتد في خِطَطِهِمُ السّرّيَّةِ من النيل إلى الفرات وإسرائيل قد عمدت فورًا لتنفيذ استراتيجيتها المائية من أوَّل سنة بعد تأسيس دولتها مباشرة .

وحين فكر هرتزل مؤسس دولة إسرائيل في إنشاء الدولة عام ١٨٩٧م ربط بين المياه وبقاء هذه الدولة؛ لذا فقد حاول الحصول على وعد من السلطان عبد الحميد الثاني بهجرة اليهود إلى فلسطين، ولمَّا فشِلَ في ذلك، اتَّجهت أنظاره إلى سَيْناءَ، وتشكلت في عام ١٩٠٢ لجنة من ثمانية أعضاء يهود اتَّجهت إلى العريش لدراسة المنطقة، وفي مارس ١٩٠٣ أقرَّت صلاحية شمال سيناء لاستيطان اليهود، وآنذاك لم توافق مصر ولا الدولة العثمانية ولا بريطانيا على نقل الماء إلى سيناء من النيل ولقدِ استعان الصهاينة منذ مطلع القرن العشرين بمساندة إنجلترا والولايات المتحدة لتضمين حدود فلسطين منابع مائية لم تكن ضمن حدودها من قبل في مؤتمر فرساي بفرنسا ٣ فبراير ١٩١٩م، والذي يطلق عليه مؤتمر الصلح، كما نجح الصهاينة في اقتطاع جزء كبير من جنوب لبنان، وضَمِّهِ إلى فلسطينَ ليكون لها مصدرًا واحدًا على الأقل من مصادر مياه نهر الأردن الشمالية، وجزء كبير من الأراضي الواقعة على الضفة الشرقية في أعالي الأردن على امتداد الحدود الشرقية لبحيرة الحولة، وكل بحيرة طبَريَّة، كل هذه المناطق ضمت إلى فلسطين؛ ليكون لإسرائيل السلطة المطلقة على نهر الأردن، كما امتدت آمال اليهود إلى تأمين منابع المياه الأخرى لنهر الأردن؛ كاليرموك والليطاني.

ولقد أدلى هربرت صموئيل في مؤتمر الصلح بفرساي بتصريح جاء فيه أن جبل الشيخ هو مصدر المياه الحقيقي لفلسطين، لذلك يجب أن يخضع كليًّا لنا، كما يجب التوصُّل إلى اتِّفاق دولي لتأمين المياه في جنوب نَهْر الليطاني وليس هذا الفِكر بجَديد، فحين تَشكَّلت اللجنة الاستشارية لفلسطين بعد وعد بلفور عام ١٩١٧م لتعيين حدودها، وكانت غالبيَّة أعضاء اللجنة منَ الصهاينة ، قدَّمت هذه اللجنةُ اقتراحاتِها بحيث تشمل فلسطين اليهودية (إسرائيل) كل فلسطين الموضوعة تحت الانتداب، ولبنان الجنوبي بما في ذلك مدينتي صور وصَيْدَا، ومنابع نَهْر الأردن، وجبل الشيخ، والجزء الجنوبي من الليطاني، ومرتفعات الجولان السورية بما في ذلك مدينة القنيطرة ونهر اليرموك، ووادي الأردن بكامله، والبحر الميت، والمرتفعات الشرقية حتَّى مشارف عمان إلى خط يتجه جنوبًا بمحاذاة الخط الحديدي الحجازي، وحتى خليج العقبة، وتجريد الأردن من كل منفذ بحري.

وفي ٢٩ / ١٢ / ١٩١٩م كتب حاييم وايزمان أوَّل رئيس لدولة إسرائيل إلى لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا رسالة جاء فيها: إن مستقبل فلسطين الاقتصادي كله يعتمد على موارد مياهها للري والكهرباء، وتستمدّ موارد المياه بصفة رئيسية من منحدرات جبل حرمون (جبل الشيخ)، ومن نَهْرَي الأردن والليطاني، ونرى من

الضروري أن يضم حد فلسطين الشمالي وادي الليطان وكَتَبَ لويد جورج إلى مُمَثِّلي فرنسا رسالةً يدَّعي فيها أنَّ المياهَ ضروريَّة لِوجود فلسطين، وأنَّ جميعَ اليهود متَّفقون على أنَّ منابعَ جَبَل الشيخ (حرمون) ونَهْر الأردن ضروريَّة لِلبلاد، وأنَّ هذه المياه لا يستغِلُّها أحدٌ في سوريا؛ ولِهذا فهو يطالب ممثلي فرنسا أن ينظروا إلى مسألة تخطيط حدود فلسطين، وكان ردّ وزير الخارجية الفرنسي الرفض وإذا كان القادة الصهاينة لم يحصلوا من مؤتمر فرساي على الحدود التي طالبوا بها ورسموها؛ إلا أنهم نجحوا في تنفيذ جزء كبير منها على أرض الواقع فيما بعد.

وهكذا إذا كانت استراتيجية إسرائيل ترتكز على التهجير، الزراعة، المستوطنات، فإنها تُوَظِّف سياستها المائية لتحقيق مجموعة من الأهداف، والمقاصد التي يمكن حصرها في التحكم في مصادر المياه – مضاعفة مواردها المائية بشتى الطرق – تنمية مواردها من المياه الجوفية – تدبير الموارد اللازمة لقنوات استهلاكها – تحقيق مشروعها بسحب مياه النيل إلى النقب – العمل على إنشاء سوق للمياه في المنطقة – الإدارة المركزية المشتركة لمياه المنطقة.

وفيما يتصل باستراتيجيتها الخاصَّة بمياه النيل، فهي تعود إلى عام ١٩٠٣م أي إلى مشروع تأسيس وطن لليهود في سيناء، وتتبناه الآن في إطار فكرة محورية تستبدل بها برامجها لنقل السكان إلى المياه

بأخرى هي نقل المياه إلى السكان، ويتحدَّد مشروعها بالنسبة للنيل في أنَّه يُمكِنُ لنسبة قليلة من مياهه لا تتجاوز ١ % من جملتها في مصر؛ أي من أصل الـ ٥٥.٥٤ مليار م٣ أن تحل مشاكل إسرائيل المائية ولفترة طويلة مقبلة، وأن ذلك مجدٍ من الناحية الاقتصادية للدولتين، حيث ستدفع إسرائيل ثمن ما تشتريه من مياه مثلما تدفع هونج كونج للصين، أو سنغافورة لماليزيا، وبالنسبة لما يمنحها ذلك المشروع من مساحة مزروعة تناهز ٢٠ مرة ما تزرعه الآن بما يستوعب المستعمرات ، ويحول النقب إلى منطقة كثيفة السكان.

سرقة إسرائيل للمياه العربية

إن مطامع إسرائيل كبيرة جداً، وخطيرة باستخدام المياه كعنصر أساسي في الصراع العربي الإسرائيلي؛ إذ تشكل المياه أحد أهم عناصر الإستراتيجية الإسرائيلية سياسياً وعسكرياً، وذلك لارتباطها بخططها التوسعية والاستيطانية في الأراضي العربية .

ومما يؤكد قيام الدولة الصهيونية بسرقة المياه العربية، هو أن إسرائيل أصبحت متواجدة في جميع الملفات المائية للدول العربية حيث تسيطر إسرائيل على حوالي ٨٠% من مياه الينابيع المتجددة الفلسطينية والتي تُقدّر سنويًا بنحو ٦٥٠مليون متر مكعب، وتبيع الـ ٢٠% الباقية للشعب الفلسطيني بسعر دولار لكل متر مكعب، وهو ما

يعني أنها تسيطر على مخزون المياه في الضفة والقطاع وفي الجولان السورية تستولي إسرائيل على ٤٠% من المياه،وهي مياه بكميات ضخمة أثبت المسح أنها تعادل ضعفي كمية المياه السطحية التي تغذّي بحيرة طبرية، والتي من المتوقَّع أن تصل إلى مليار متر مكعب، كما أن إسرائيل تتعاون مع تركيا من أجل استخدام ورقة المياه ضد العراق وسوريا والتلاعب بحصصهما في مياه دجلة والفرات كما أقدمت إسرائيل على مدّ خط أنابيب للمياه من نبع العين المتفرع عن نهر الجوز، وهو أحد روافد نهر الحاصباني، وتستغل بشكل كامل مياه الحاصباني والوزاني بمعدل ١٤٥ مليون متر مكعب سنويًا، كما تسيطر إسرائيل على قسم من نهر الليطاني، وتقوم بتحويله إلى نهر الحاصباني، ثم إلى بحيرة طبرية عن طريق محطة ضخ قرب جسر الخردلي ومن المعروف أن إسرائيل تستولي على مياه نهر الأردن والذي ينبع من الأراضي الأردنية، وتمنع الأردن من إقامة أي سدود عليه، وفي اتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن اتفق على أن تسمح إسرائيل للأردن بتخزين ٢٠مليون متر مكعب من المياه من فيضانات نهر الأردن خلال فترة الشتاء، وحوالي ١٠ مليون متر مكعب من المياه المحلاة من الينابيع المالحة المحولة إلى نهر الأردن، إلى جانب ١٠مليون متر مكعب تقدمها إسرائيل للأردن في تواريخ يحددها الأردن في غير فصل الصيف، ولكن إسرائيل لم تنفذ هذه الاتفاقيات مما جعل الأردن يعاني من نقص في

المياه ويسعى لشراء مياه من تركيا وتحصل إسرائيل على ٦٠% من مياه نهر الأردن بينما يحصل الأردن على ٢٥% وسوريا على ١٥% رغم أن مياهه تنبع من سوريا كما قامت بمنع الفلسطينيين من الوصول لنهر الأردن ودمرت كل المضخات على النهر وطردت المزارعين.

أما عن إسرائيل والمياه المصرية والسودانية فقد بدأت إسرائيل تعبث بأصابعها في منابع النيل في محاولة للتأثير على حصة مصر والسودان من المياه، وهو واضح من قيام إسرائيل بتقديم العون لأثيوبيا لإقامة سدود على منابع النيل، كما عرضت على أثيوبيا شراء مياه النيل منها. وبذلك يصبح واضحاً أن إسرائيل نصبت نفسها متحكمة بالموارد المائية العربية، كما يُلاحظ أنها تواجه قسمًا من الدول العربية بشكل مباشر، وهو الأردن وفلسطين ولبنان وسوريا، وتواجه قسمًا آخر عن طريق تركيا،وهو العراق وسوريا أو عن طريق أثيوبيا وهو السودان ومصر.

كما أكد الباحث السوري في الشئون الاستراتيجية العميدُ الركن إبراهيم كاخيا أن إسرائيل وضعتْ مُخططًا مدروسًا لمشاريعَ مائيةٍ يتناسب تنفيذُها مع مراحلَ إقامة الكيان الصهيوني وتوسُّعه، وقد نفذَّت بعضًا من تلك المشاريع المائية بالفعل، وبعضُها ينتظرُ دورَه في التنفيذ كما أن السطوَ الإسرائيلي على المياه العربية امتدَّ إلى نهر اليرموك،

وهو أكبرُ روافد نهر الأردن، ويبلغ مُحتواه السنوي ٤٧٥ مليون متر مكعب؛ منها ٤ مليون متر مكعب من الأراضي السورية، والباقي يردُ من الأراضي الأردنية، ويمرُّ هذا النهرُ بمعظمه في الأراضي السورية، ثم يجتازُ الحدودَ الأردنية ليصبَّ بعدئذٍ جنوب بُحيرة طبرية .

ونتيجة سحب المياه من النهر تضررت الأراضى الواقعة على ضفتيه كما ارتفعت نسبة الأملاح فى مياهه وهو المصدر الرئيس المغذى للضفة الغربية وآبارها الجوفية لتصل إلى ٥٠٠٠ جزء فى المليون والموصى به دولياً ٢٥٠ جزء فى المليون وتسيطر سلطة الاحتلال على ٨٨% من مصادر المياه الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة وللأسف فإن المستوطن الصهيونى يحصل الآن على ٥٠٠ لتر من المياه يومياً بينما المواطن الفلسطينى لا تتجاوز حصته اليومية ٤٠ لتر فقط كما تستغل إسرائيل مياه الأودية التى تقدّر بحوالى ٧٢ مليون م٣ وتمنعها من الوصول للمناطق الفلسطينية وتقوم بمراقبة جوية لجميع الأراضي الفلسطينية وتفرض ضرورة الحصول على موافقة مسبقة منها قبل السماح بحفر أى بئر جوفية على الأراضي الفلسطينية فى الوقت الذى تحفر فيه إسرائيل الآبار العميقة فى مناطق المستوطنات مما أدى لقلة المياه ورداءتها فى آبار الفلسطينيين فى الضفة الغربية كما تستنزف إسرائيل المياه الجوفية الفلسطينية مما أدى لزيادة نسبة الأملاح والنترات والكلورايد وتلوثها بالمعادن الثقيلة كالنحاس

والرصاص فأصبحت غير صالحة للشرب أو الزراعة كما أدى استنزاف الآبار إلى تسرب المياه الجوفية شديدة الملوحة للمياه الجوفية العذبة فى الضفة الغربية وتسربت مياه البحر لقطاع غزة لتملأ الفراغ فى حوض المياه الجوفية وباحتلال إسرائيل لهضبة الجولان السورية قامت بمنع سوريا من استغلال مصادر المياه بالهضبة واستغلتها لنفسها حيث أن ٣٠% من مياه إسرائيل تأتى من الجولان كما استولت على المياه السورية فى منطقة حوض نهر اليرموك ولأن هضبة الجولان هى المصدر الرئيسى لمياه نهر الأردن وبحيرة الجليل التى توفر المياه لكلاً من سوريا والأردن وفلسطين تؤكد إسرائيل على احتفاظها بمصادر المياه السورية فى أية مفاوضات .

وعند اجتياح إسرائيل للبنان عام ١٩٧٨م سيطرت على ما يقرب من ٣٠% من مجرى نهر الليطانى وكانت أهدافها الغير معلنة هى المياه اللبنانية حتى خروجهم عام ٢٠٠٠م وأثناء الاحتلال قاموا بنقل مياه الليطانى بحافلات نقل والاستفادة من مياه نهرى الوزانى والليطانى وطردت المزارعين اللبنانيين وشقت الطرق والقنوات وركبت المضخات لسحب المياه إلى الأراضى المحتلة .

وفى عام ١٩٨٩م مدت أنابيب مياه نبع العين المتفرع من أحد روافد نهر الحاصبانى واستغلت مياه الحاصبانى بشكل تام لصالحها وهناك

العديد من الآبار الارتوازية الإسرائيلية على الحدود مع لبنان تؤدى لخفض المياه الجوفية فى الأراضى اللبنانية .

وتلعب إسرائيل أدواراً خفية للتحكم فى مياه نهر النيل الذى ينبع من مصدرين رئيسيين إقليم البحيرات الاستوائية جنوب السودان والهضبة الأثيوبية لذلك تحاول من وقت لآخر التعاون مع أثيوبيا لإقامة السدود وغيرها من المنشئات على النيل للتحكم فى مياهه وتقليل حصة مصر من المياه لتجويع شعب مصر والضغط من أجل الحصول علي حصة من مياه النيل كما أعلن كبار مسئوليها .

ولو استمرت الأمور علي هذا النحو فإننا نواجه خطر حدوث مجاعة تقضى على الأخضر واليابس والنيل مسألة حياة أو موت بالنسبة لمصر فهو يشكل ٩٧% من مواردها المائية والآن نتساءل ماذا بقى لدينا لكي تسرقه إسرائيل وإلي متي سنظل مكتوفي الأيدي أمام هذه المخططات الصهيونية الخطيرة ؟

وعند الربط بين الواقع المائي في إسرائيل وحاجتها المتزايدة للماء في ضوء تدفق الهجرة اليهودية، خاصة ذلك التدفق الكبير من المهاجرين اليهود من الدول التى كانت تشكل الاتحاد السوفيتي المنحل، ومن الدول التى كانت تشكل حلف وارسو المتلاشى،وهو تدفق فاق كل تصور واحتمال كل ذلك يؤدى بنا إلى استخلاص عدد من النتائج أهمها

أنه على الرغم من أن إسرائيل ظلت تشكو من نقص موارد المياه، إلاّ أن احتياجاتها الأساسية تزايدت بمعدلات كبيرة خلال السنوات الأخيرة، وذلك بفعل تزايد الاستهلاك المائي الناتج عن تزايد أعداد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل، وكذلك تضاؤل كميات المياه الواردة من المصادر الموجودة بالفعل؛ فقد ازدادت ملوحة مياه المجمعات نتيجة لاستخراج المياه العذبة، وازدادت نسبة الملوحة في مجرى نهر الأردن جنوب طبريا، كما نقصت المياه الجوفية نتيجة لقلة مياه الأمطار، علاوة على جفاف العديد من الآبار الجوفية في الضفة الغربية وهضبة الجولان ولا يستبعد المراقبون والمحللون احتمال إقدام إسرائيل على القيام بأعمال عدوانية جديدة للاستيلاء على المزيد من المياه العربية، وتتمثل الخيارات المطروحة في هذا الصدد في ثلاثة :

أولاً: استمرار السيطرة على المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

ثانياً: الاستيلاء على ما بقى من مياه نهر اليرموك .

ثالثاً :التوسع في سرقة مياه نهر الليطاني .

وليس صدفة أن تكون أولى نوايا المستعمرات الاستيطانية التهويدية قد أقيمت في منطقة المطلة في عام ١٨٩٦، بالجوار من منابع نهر الأردن وطبريا وقرى الليطاني فمنذ بدايات الاستيطان الصهيوني للأرض الفلسطينية والعربية بشكل عام، كرر الممول الصهيوني روتشيلد قوله :

إنني أفكر في المستقبل، ولا مستقبل إذا لم نضع أيدينا على الماء وينبغي أن نفكر في ذلك دون الكلام عنه أبداً وبهذه الروح الاستعمارية اهتمت الوكالة اليهودية فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، بترسيم حدود الانتداب لفلسطين مع البلدان العربية المجاورة، ومع كل من سوريا ولبنان بشكل خاص، متضمنة منحدرات المياه وينابيعها في أقصى الشمال على المثلث السوري - الفلسطيني - اللبناني وقدمت الوكالة اليهودية العديد من المخططات المائية لسلطات الانتداب البريطاني آنذاك في محاولة منها لتثمير هذه المشاريع اقتصادياً لحسابها، ولحساب المشروع الصهيوني الذي كانت تعد وتعمل له في فلسطين تحت رعاية سلطات الانتداب ولم تكن تلك الرؤية الصهيونية البعيدة منسلخة عن إرادة بريطانيا، التي سهلت وعملت على إعادة تخطيط حدود فلسطين الانتدابية بما ينسجم مع تلك التوجهات، فجرت تعديلات عدة مست خطوط تقسيمات سايكس/ بيكو السيئة الذكر، وصولاً إلى ما سمي في حينها تعديلات (نيو كمبول) للحدود بين كل من فلسطين من جهة وسوريا ولبنان من جهة ثانية.

وكانت الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية قد اقترحت عدة مشاريع قبل وبعد قيام الدولة الصهيونية على أنقاض الكيان الوطني للشعب العربي الفلسطيني، للسيطرة على مياه الجولان ووادي نهر الأردن، منها

مخطط يونيدس عام ١٩٣٩، وهو المخطط المتعلق بري الأراضي الواقعة شرقي نهر الأردن كذلك مخطط والتر كلاي – لودر ملك عام ١٩٤٤، والمتعلق بري سهل نهر الأردن عن طريق بعض روافد نهري الأردن واليرموك باتجاه النقب، وتنمية طاقة مائية بواسطة بناء قناة تصل البحر المتوسط بالبحر الميت، للاستفادة منها بتوليد الكهرباء، ويعتبر لودر ملك من أكبر علماء وخبراء التربة والمياه الأميركيين في حينه، وتوصياته مازالت أساساً لجميع مشاريع المياه في الكيان الصهيوني.

إضافة إلى مخطط إيس عام ١٩٤٨ والقاضي بتحويل نصف كمية مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية، وجزء من مياه الليطاني إلى المستوطنات اليهودية في شمال فلسطين وإنشاء سد على الحاصباني وتحويل مياهه عبر قناة مغلقة لتوليد الطاقة الكهربائية في محطة داخل فلسطين وتحويل مياه نهر بانياس من سوريا عبر قناة، نحو تل القاضي ودان لتجميع مياه ينابيعهما وجرها في قناة مكشوفة لإرواء أراضي سهل الحولة، والجليل الأدنى، ووادي مرج ابن عامر ثم تإمريرها عبر نفق لتخزين الفائض في سهل البطوف ويطرح المشروع في جانب منه تحويل كمية من مياه البحر المتوسط إلى البحر الميت عبر قناة تمتد من

حيفا وذلك لمنع انخفاض منسوب البحر الميت بعد استثمار مياه حوض الأردن وروافده.

وصولاً إلى مخطط ماكدونالد عام ١٩٥١: والمتعلق باستعمال مياه نهر الأردن فقط لري ضفتي أخدود وادي الأردن من جنوب هضبة الجولان عند مثلث الحدود السورية ـ الفلسطينية ـ الأردنية حتى جنوب بيسان، بواسطة قنوات متوازية وأخيراً، مخطط جونستون الشهير عام ١٩٥٣، وهو المشروع الذي اقترحه مبعوث الرئيس الأميركي دوايت آيزنهاور، ويقوم على بناء ثلاث قنوات للري، وإنشاء سدين كبيرين لتخزين مياه الأمطار رفضت سوريا هذا المشروع حيث لا مصلحة لها فيه،ويتعارض مع حقوقها في مياه حوضي اليرموك والأردن، إذ أنه يقتطع منها مياه نهر بانياس لصالح مستوطنات شمال فلسطين المحتلة، بينما اعتبرته إسرائيل غير كاف كذلك لم يستطع هذا المشروع أن يشق طريقه بسبب التعقيدات السياسية في المنطقة وبهذا الصدد فإن الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية ومواردها الرئيسية تزداد كل يوم.

فقد رصد تقرير اعتمد على دراسات لمركز الدراسات والأمن المائي العربي والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة أكساد التابعين لجامعة الدول العربية ومقرهما دمشق المحاولات والأطماع الإسرائيلية في المياه العربية ومواردها الرئيسية، ومحاولات

إسرائيل الدائمة للاستحواذ على القسم الأعظم منها بشتى السبل والوسائل حتى ارتبطت استراتيجيتها العسكرية في المنطقة بحرب المياه ومن المعلوم أن إسرائيل تحاول مقايضة مصر واستدراجها نحو القبول بتركيب خط لنقل مياه نهر النيل عبر صحراء سيناء إلى داخل عمق فلسطين المحتلة، وهو ما رفضته مصر وبشكل قاطع، الأمر الذي دفع إسرائيل في الآونة الأخيرة لتحريض دول حوض النيل ودفعها للتصادم مع كل من مصر والسودان.

مشاريع النهب المائى من قبل سلطات الاحتلال

بناء السدود وحفر الآبار العميقة : بدأت إسرائيل في بإقامة السدود، وضخ المياه إلى مستوطناتها ضمن خطه مدروسة، لنهب المياه السورية، إذ أقامت سد مكان قريه المنصورة شمال القنيطرة ب٣كم لضخها إلى مستعمرتي ميرام، وهاجولان، وهو بسعة ٢٨٥ ألف م مكعب من الماء، بالإضافة إلى سدود تخزينية عديدة أخرى، أكبرها الموجود قرب قرية عين دوره وسط الجولان، كما قامت باستغلال كل الينابيع، وأهمها ينابيع المياه المعدنية الحارة في الحمة في جنوب الجولان، وهي تستفيد منها كمركز سياحي وعلاجي وقامت بتنفيذ مشروع ضخم من خلال حفر الآبار العميقة في كافه أنحاء الجولان، وهذه الآبار تستنزف المخزون المائي الجوفي وتؤثر على الينابيع ومن أهمها البئر الذي حفر

بجانب نبع المشيرفه في الجزء الجنوبي من مرج اليعفوري، والذي أثر بدوره على النبع فشحت مياهه.

استغلال مياه بحيرة مسعده : تقع بحيرة مسعده إلى الجانب الشرقي من قرية مسعده في شمال الجولان، ويفصلها عن جبل الشيخ سهل مرج اليعفوري، وهي بحيرة متشكلة في فوهة بركان خامد، وتبلغ مساحتها حوالي ١ كم مربع، وقامت سلطات الاحتلال باستخدامها كخزان كبير للمياه، حيث حولت إليها مياه نهر صعار المجاور، ومياه سيل أبو سعيد في فصل الشتاء، وأقامت في جانبها الجنوبي محطة ضخ تغذي شبكه من الأنابيب توزع المياه على المستوطنات شمال الجولان، وتم البدء باستغلال البحيرة في خريف عام ١٩٦٨وبذلك استطاعت سلطات الاحتلال ضخ مليون ونصف متر مكعب من المياه سنوياً، يتم نقلها إلى المستوطنات وإسرائيل إضافة إلى هذا يجعلنا نؤكد على بقاء الحكومة السورية على موقفها الرافض لأي تنازل عن أرضنا أو قطرة ماء هي من حقنا وحق أبنائنا في المستقبل في الأراضي السورية والعربية المحتلة .

وهناك أربعة مشاريع إسرائيلية لنهب المياه المصرية خاصة مياه نهر النيل وهي:

المشروع الأول: هو خطة إستغلال الآبار الجوفية حيث قامت إسرائيل

بحصر الآبار الجوفية المتاخمة للحدود المصرية وبدأت فى سحب المياه منها مستغلة انحدار الطبقات الصخرية الجوفية تجاه صحراء النقب ولازال هذا النهب مستمراً وهو ما كشفه وأكده تقرير أعدته لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب فى يوليو ١٩٩١ الذى ذكر صراحة أن إسرائيل تعمدت خلال السنوات الماضية سرقة المياه الجوفية من سيناء عن طريق حفر آبار إرتوازية قادرة على الوصول للمياه الجوفية فى بطن سيناء باستخدام آليات سحب حديثة.

المشروع الثانى: هو الأول بعد إنتهاء حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ وهو المشروع الذى طرحه المهندس الإسرائيلى اليشع كالى تحت دعوى مياه السلام وبمقتضاه طلبت إسرائيل من مصر توسيع ترعة السلام المخطط شقها آنذاك نحو سيناء وشق سحارة أسفل القناة لنقل ١٠% من دخل مصر من النيل لرى صحراء النقب فى الجنوب الإسرائيلى وقدر المطلوب آنذاك بـ ٨ مليارات متر مكعب[١] ومن مشاريع سرقة المياه العربية التى لا تتوقف عن المطالبة بحصه لها فيها متبجحة معتبرة أن الأرض التى أخذتها أصبحت حق تاريخى يوجب لها حصة فى المياه العربية بموجبها (مشروع يؤر - مشروع جونستون - مشروع كوتون - مشروع روتينبرج).

١-المياه العربية واسرائيل أسامة عبد الرحمن ص ٦٨-٨٤ .

أثر الأطماع الإسرائيلية فى المياه العربية على الأمن القومى العربى

تَذْهَب الدراسات الإستراتيجية المتخصِّصة في قضايا الصراع الشرق الأوسط إلى أن مستقبل الصِّراع سيكون حولَ الموارد المائية، وسيؤدِّي ذلك إلى نهج سياسات للتحكُّم في مصادِرِ المياه، وستَدُور بسببه صِرَاعَات، وربما حُرُوب عديدة فالجديد في قضايا الصراع في منطقة الشرق الأوسط، يَرْتَبِط بالبُعد المائي للصِّرَاع العربي الإسرائيلي، وانعكاسات ذلك على المِنْطقة العربية مستقبلاً، وبالتالي سيكون البعد المائي وجهًا آخر من أوجه الصراع بين العرب وإسرائيل فالمِنْطقة العربية بدأت تدقُّ ناقوسَ خطر نُدرةِ المَوَارد المائية، كما تَسْعَى جهاتٌ غيرُ عربيةٍ للتحكم في هذه الموارد المائية بالقوة، وأحيانًا بالتفاهم المتبادَل، وما الصراع العربي الإسرائيلي إلا تعبير عن صراع من أجل الاستيلاء على الماء قبل الأرض، ومنذ احتلال إسرائيلَ للأراضي العربية في يونيو ١٩٦٧، وهي تُمَارِس سياسة الاستيلاء والسَّيْطَرة على المياه العربية في: الجُولان فى سوريا، ونهر الأَرْدُن فى الأَرْدُن، ونهر الليطاني فى لبنان، ونهبها كذلك للمياهِ الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزَّة، كما تسعى إلى مد فرع نهر النيل إلى صحرائها فى النقب والمخططات المائية التوسعية لإسرائيل تعود في أصلها إلى ما قبل نشأةِ دولة إسرائيل؛ فهي تَعْتَبِر التحكم في مصادر المياه العربية جزءًا من أمنها القومِي لبناء دولةِ إسرائيلَ ، في حين نَجِد غياب صحوة إستراتيجية

عربية لصد هذه المخطَّطات؛ نتيجة انشغال العرب بنزاعاتهم العربية - العربية، وإهمال القضايا المصيرية فما هي الآثار التي قد تُحدِثها الأطماعُ الإسرائيلية في المياه العربية على الأمن القومِي العربي؟

إسرائيل بأطْمَاعها المائية التوسعية تَسْعَى إلى التحكم والسيطرة على مصادر المياه العربية؛ لإجهاض أي مشروع مائي عربي يكون المنطلق الإستراتيجي للأمن القومِي العربي مستقبلاً، وفرض سياسة الأمر الواقع على الدول العربية؛ لإقامة دولة إسرائيل العظمى من النيل إلى الفُرَات، وهي في حقيقة الأمر أطماعٌ لها جُذُور تاريخية، ودينية قديمة، قبل قيام دولة إسرائيل.

وخطورة إسرائيل تكمن فى تفوقها على كل بلد عربى على حدة فى مجال القوات الجوية عدداً، وكذلك تفوقها نوعياً فيما يتعلق بمعدات القوات البحرية ويزداد الأمر سوءاً فى ظل التحالف العسكرى الأمريكى الإسرائيلى وتسعى إسرائيل إلى تحقيق أمنها عن طريق استغلال المياه العربية، بدمج مشاريعها المائية مع الدول العربية، وسعت لتنفيذ هذه المشاريع للحصول على أكبر قدر من المياه والأمر يزداد خطورة فى ظل التعاون المائى التركى الإسرائيلى الذى يعد أحد الأوجه الأساسية لتعاون البلدين ويعتمد الأمن المائى فى المنطقة العربية على طبيعة العلاقة بين دوله فكلما اتسمت هذه العلاقات بالصراع انخفضت درجة تحقيق الأمن.